7

إصلاح الألعاب الرياضية

في عام 1987، وبعد ست وثلاثين سنة عمل فيها مديراً تنفيذياً ورئيساً لقسم العمارة في الرابطة الوطنية لرياضات الجامعات الحديثة، تقاعد وولتر بايرز، وبدأ الكتابة عن تاريخه المهني الطويل في الإشراف على الألعاب الرياضية الجامعية. ولعل بعضهم يظن أن كتاباته سوف تكون مذكرات أخرى غنية بتجارب ومآثر الكاتب والشخصيات الرياضية الشهيرة التي عرفها. لكن الكتاب الذي ظهر في النهاية لم يكن من هذا الصنف. فما كتبه بايرز كان اتهاماً مطولاً موجهاً إلى نظام نهائيات المباريات الجامعية كله؛ إذ اتهمه باستغلال الرياضيين في البحث عن الربح، مع التظاهر برعاية الهوايات والقيم التعليمية[1]. والمذنب الرئيس في رأيه هو رؤساء الكليات ومديرو فرقهم الرياضية، الذين يدينهم كثيراً لأنهم يتحدثون بتفاهات منافقة، ويقاومون تغييرات يمكن أن تجعل النظام أكثر استقامة وإنصافاً.

وكان هذا الكتاب وثيقة استثنائية من شخص يعد -على نطاق واسع- المسؤول الأول عن مجمل هذا النظام الذي ينتقده بكل شدة. ولقد أوضح الفصل الثالث أن السيد بايرز اقترب من الهدف في انتقاده للمباريات الجامعية في وضعها الراهن. لكن هل كان محقاً في إلقاء هذا اللوم كله على رؤساء الكليات؟ أم أن هؤلاء المدرسين ليسوا إلا ورثة ضعفاء لعالم، لم يصنعوه ولم يعد بإمكانهم تغييره؟

ويدرك كثير من رؤساء الكليات- إدراكاً عاماً على أقل تقدير- ثمن برامج نهائيات المباريات الرياضية. ومع هذا فإن معظمهم يشعرون بأنهم لا يستطيعون القيام إلا بأشياء قليلة جداً لتحسين الأمور. وعند عملهم من طرف واحد يظهر بوضوح أنهم يفتقرون إلى القدرة على تحقيق إصلاح ذي معنى، لأن أي خطوات جدية في هذا الاتجاه يمكن أن تلحق ضرراً كبيراً بتنافسية كلياتهم، وأن تستدعي شجباً عنيفاً من

جانب الصحفيين الرياضيين والمشجعين وبعض الخريجين، بل ومن جانب حكام الولايات والمشرعين أيضاً. والطريقة الوحيدة المعقولة بالنسبة لقائد جامعة حسن النية هي الاضطلاع بمهمة صعبة تستغرق وقتاً طويلاً، وهي إقناع غيره من رؤساء الكليات بإرغام الرابطة الوطنية لرياضات الجامعات على سن قوانين أكثر صرامة. لكن اختيار هذا السبيل ليس سهلاً بالنسبة لأي شخص مثقل بجميع المسؤوليات الأخرى في إدارة الجامعة.

ومنذ زمن طويل زعم المثقفون أن نهائيات المباريات الرياضية قد أضاعت مسارها لأن رؤساء الجامعات سمحوا -دون مبالاة- بأن تصبح إدارة برامجهم خارج مجال سيطرتهم لتقع في أيدي المدربين ومديري الفرق الرياضية. وقد قيل إنهم لو فرضوا أنفسهم لاستطاعوا ترتيب أمورهم قبل إسداء النصائح لغيرهم، مع الحفاظ على روعة المباريات الجامعية ومرحها دون ممارسات يشوبها غش ومساومات أكاديمية صارت تعد اليوم جزءاً مألوفاً من اللعبة. وفي التسعينيات، فرض رؤساء الجامعات أخيراً سيطرة أكبر على المدارس المصنفة رياضياً في المستوى الأول وفق الرابطة الوطنية لرياضات الجامعات وذلك بمنح سلطة مطلقة على السياسات للجنة رؤساء الجامعات (وهي اليوم مجلس الإدارة). ومع ذلك، لم تتحقق الإصلاحات المأمولة. فقد استمرت الألعاب الرياضية الجامعية دون أي تغيير يذكر، مما جعل النقاد يتساءلون عن سبب عدم قدرة رؤساء الجامعات على إنجاز مزيد في هذا الشأن.

وإن لم يستطع المسؤولون التصرف بشكل حاسم، فمن المؤكد أن ذلك لم يكن بسبب نقص في الأفكار والاقتراحات. فقد أوصى السيد بايرز رؤساء الجامعات بالتوقف عن استغلال الرياضيين، وإلغاء كثير من القوانين الراهنة التي تحد ما يمكنهم كسبه، وتقيد ما يستطيعون عمله لتحسين وضعهم الاقتصادي. بل ثمة من تجاوز ذلك؛ فحث المدارس الأولى في التصنيف الرياضي على معاملة فرقها كما تفعل نوادي المحترفين، وعلى التفاوض مع لاعبيها بشأن أجورهم[2]. وباعتماد هذه الخطة، قد يحصل الرياضيون المشاركون على التعويض الذي يستحقون. ويمكنهم حضور الدروس إذا أرادوا، لكن الجامعات سوف تتخلى عن زعمها بأن جميع اللاعبين في فرق كرة

القدم وكرة السلة هم في الواقع طلاب يحضرون إلى الكلية للتعلم وتحصيل الدرجات الجامعية في المقام الأول.

واستطاعت اقتراحات من هذا النوع جذب عدد كبير من المؤيدين. فهي تستطيع إنهاء الحديث المرائي عن «الطلاب الرياضيين»، والتخلص من الحاجة إلى تخفيض معايير القبول والمتطلبات الأكاديمية. بإمكانها أيضاً إيقاف استخدام الرابطة الوطنية لرياضات الجامعات في اتفاق احتكاري لفرض سقف (منخفض) على أجور الرياضيين. ويمكن لهذا التغير بدوره أن يزيل كثيراً من الضغوط المفروضة من أجل تمرير دفعات مالية سرية، واللجوء إلى تكتيكات أخرى مشبوهة لاجتذاب الرياضيين البارزين والاحتفاظ بهم.

ولكن من المؤسف أن إضفاء الصفة الاحترافية على الألعاب الرياضية الجامعية ليس أمراً عملياً أبداً. فبوجود بضع جامعات تحاول التميز حتى في برامجها الرياضية، نرى أن معظم المؤسسات سوف تجد صعوبة في دفع مبالغ أكبر للاعبيها في فرق كرة القدم وكرة السلة، دون إهمال ألعاب رياضية أخرى لا تستطيع تحقيق ما يكفي من العائدات لتغطية نفقاتها. وعلى ما يبدو، قد يكون لزاماً على عدد كبير من المدارس التي لا تستطيع تحقيق ربح حتى من كرة القدم وكرة السلة أن تقرر عدم المشاركة في النظام الجديد جملةً، لتنضم إلى مستوى آخر من المستويات الرياضية التي حددتها الرابطة الوطنية لرياضيات الجامعات.

غير أن هذه الاعتراضات هي مجرد تفاصيل. فالسبب الحقيقي لرفض هذا الاقتراح هو أنه لن ينجح. فلا يمكن للمباريات الجامعية أن تحقق إيرادات كبيرة دون دعم فكرة أن اللاعبين هم طلاب حقاً، سواء كانت هذه الفكرة صحيحة أم لا. فبعد تلاشي هذه الفكرة، يختفي السحر، إذ تصير الفرق الرياضية الجامعية مجرد نوادٍ لفرق ثانوية لا يجذب الاهتمام الشعبي إلا عدد ضئيل منها. ومن شأن هذا كله أن يجعل النظام ينهار قبل مضي وقت طويل. وينبغي على مسؤولي الجامعات أن يدركوا حقيقة مزعجة: لا يحق للمؤسسات التعليمية على الإطلاق أن تدير نظم اللاعبين الاحتياطيين لصالح الفريق الوطني لكرة القدم والجمعية الوطنية لكرة السلة.

معوقات الإصلاح:

إذا لم يكن الاحتراف حلاً صائباً، فما الذي يمكن أن يفعله رؤساء الجامعات لتحسين الوضع الراهن؟ لقد حدد المدرسون والكتاب والمسؤولون الرياضيون مع مر السنوات تشكيلة من العلاجات التي يبدو كثير منها واعداً في البداية. لكن تبين أن معظم هذه الإصلاحات -مثل التحول إلى الرياضة الاحترافية- أكثر صعوبة مما يحسبه مؤازروها.

وثمة معوقات أمام بعض الوسائل نحو التغيير البناء، وهي ترجع إلى عدة أسباب. فمثلاً، عندما حاولت الرابطة الوطنية لرياضات الجامعات تقييد تزايد التكاليف بتحديد سقف لرواتب المدربين المساعدين، لجأ المدربون إلى القضاء زاعمين أن السقف الموضوع ليس إلا تقييداً لمهنتهم، وخرقاً لقوانين مكافحة الاحتكار. وقد أخذت محكمة فدرالية برأيهم في نهاية الأمر؛ فأصدرت بحق الرابطة حكماً يقضي بدفع 50 مليون دولار، وهذا ما وضع حداً للاتفاقيات التي تحاول ضغط التكاليف[3].

ثم ظهرت عقبة قانونية أخرى نتيجة للبند التاسع من قانون الحقوق المدنية الذي يشترط على الجامعات أن توفر للذكور والإناث على حد سواء فرصاً رياضية متكافئة. وبموجب هذا القانون، صار على كل كلية أن تقدم نسبة من منحها الرياضية للفتيات اللاعبات بما يعادل نسبة الطالبات لديها. ومع أن هذا القانون جيد بوجه عام، إلا أن له هنا نتيجة غير مقصودة. لقد أصبح الفتيان يتمتعون بأفضلية كبيرة في عدد المنح الدراسية المتوافرة في الألعاب الرياضية المربحة، لأن الفتيات لا يلعبن كرة القدم. ولا يمكن للكليات حصر المنح الرياضية بالألعاب المربحة، مع بقائها ملتزمة بالقانون. على أن السبب الوحيد المقنع لتقديم هذه المنح الدراسية هو السماح للرياضيين الذين يحققون إيرادات إضافية لكلياتهم بالمشاركة في أرباحها. ومن الممكن تحسين المباريات الرياضية الجامعية إذا ما توقفت الجامعات عن تقديم المنح الدراسية في الألعاب الرياضية الأخرى، فمن شأن هذا التغيير في السياسات أن يخفف الضغط المالي على الفرق المنتجة للإيرادات، وأن يضعف سلطة المدربين على حياة الطلاب الرياضيين. غير أن البند التاسع المذكور آنفاً يزيد من صعوبة ذلك إلى حد بعيد، لأنه يلزم كل مدرسة لديها فريق لكرة القدم توفير منح رياضية للإناث في الألعاب غير المربحة، وهذا ما يشكل بدوره ضغطاً مالياً شديداً من أجل توفير المنح للذكور.

وقد تبينت استحالة عدد من الإصلاحات الأخرى التي بدت واعدة، لا لأسباب قانونية، بل لأسباب عملية محضة. فالضغط من أجل الفوز في الملعب شديد، إلى درجة يمكن أن تجعل المدارس الأعضاء في الاتحاد تلجأ بشكل واسع إلى التهرب من أي قانون لا يكون شديد الوضوح وسهل الإنفاذ. ومن أمثلة ذلك أن الرابطة الوطنية لرياضيات الجامعات وضعت منذ عدة سنوات قانوناً يحدد ساعات التدريب الأسبوعية للرياضيين في كل لعبة رياضية. ولكن الرياضيين سرعان ما قاموا بحضور التدريبات «طوعاً» دون إشراف رسمي، مع التستر على وجود مدربيهم. وأدركت الرابطة سريعاً أنها لن تتمكن من إنفاذ قيودها بفعالية دون زرع جواسيس في الجامعات الأعضاء. وسرعان ما أصبح هذا القانون حبراً على ورق.

وتجاوزت مشكلات مشابهة الجهود المبذولة لتشجيع الرياضيين على العمل بشكل واع في دراستهم. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، خطت الرابطة خطوة تبدو معقولة عندما اشترطت على جميع الرياضيين إكمال ما يكفي من المقررات سنوياً لتحقيق تقدم منطقي نحو الحصول على درجة جامعية. ومن لا يتمكن من ذلك يخسر أهليته للعب. لكن رد عدد من الكليات على القوانين الجديدة تمثل بوضع مقررات في الإدارة الرياضية،وجعلها تحت إشراف القسم الرياضي فيها. وقد اخترعت كليات أخرى برامج في «الدراسات العامة»، فمكنت الرياضيين من أخذ تشكيلة عشوائية من الدروس التمهيدية السهلة، وجعلتها معتمدة ضمن أحد المقررات لتحقيق شروط التخرج. كما سمح لبعض المقررات المعروفة بسهولتها بأن تصبح ملاذاً آمناً للرياضيين من ذوي الإمكانيات الأكاديمية المتواضعة. وما لم تتول الرابطة الوطنية لرياضات الجامعات تنفيذ المهمة العسيرة المتمثلة في دراسة المحتوى الأكاديمي لكل مقرر تضعه الكليات الأعضاء، فإن الإنفاذ الفعال لأي قوانين جديدة يظل أمراً لا سبيل إليه*.

* تنشأ صعوبة مشابهة جداً فيما يتصل بالاقتراحات المتكررة بشأن الاستعاضة عن المنح الدراسية الرياضية بمساعدة مالية حسب الحاجة. فليس من السهولة بمكان تطبيق مفهوم «الحاجة»، وليس من السهل دائماً معرفة الحالات التي تستدعي تغييره. لذلك، طالما استمر ضغط الفوز متزايداً على هذا النحو، فسوف يكون من الصعب جداً وضع السياسات المتصلة بجميع مدارس التصنيف الرياضي الأول للتأكد من عدم «تزيين» عروض المساعدة المقدمة للرياضيين.

وثمة عائق آخر أمام الإصلاح، وهو الصعوبة المطلقة في إيجاد قوانين موحدة تلائم ظروف المؤسسات الأعضاء واسعة التغير والتباين. وقد غدت تلك المشكلات واضحة عام 1983: عندما نجحت مجموعة من رؤساء الجامعات في صياغة قانون يمنع الطلاب الحاصلين على مجموع درجات أقل من 700 في اختبار التقويم الأكاديمي (SAT) من المشاركة في الألعاب الرياضية الجامعية في السنة الأولى من دراستهم. وجاءت صياغة هذا القانون عن حسن نية: أمل رؤساء الجامعة في إبعاد الطلاب الذين يعانون مشكلات أكاديمية عن المشاركة في المباريات الجامعية حتى يتمكنوا في سنتهم تلك من تحقيق أساس أكاديمي معقول لأنفسهم. ولكن الواقع أن الدرجة 700 كانت فوق المعدل بالنسبة للطلاب المستجدين في عشرة أو أكثر من المدارس الأعضاء، إلى حد أن الطلاب الحاصلين على درجات قريبة من ذلك المستوى كانوا بالكاد يعدون معرضين للخطر بصورة خاصة. وبالمقابل، كان حد الـ 700 درجة أخفض من أن يكون ذي معنى في جامعات مثل ستانفود أو ييل، لأن مستوى الطلاب المستجدين فيها ممن يحملون الدرجة 1000 كان أدنى بكثير من المعدل الوسطي في سنتهم. ومن الواضح أن ذلك القرار يجعلهم في خطر حقيقي.

ولعل العلاج الواضح لذلك هو ربط الحد الأدنى بمتوسط درجات الاختبار في سنة الدخول بحيث يكون الرياضيون ممن درجاتهم أدنى من المعدل بالنسبة لسنتهم بـ 50% مثلاً غير مؤهلين بوصفهم مستجدين. ولكن هذا التغيير قد يعد سلبياً بالنسبة لجامعات انتقائية، مثل ستانفورد، في تنافسها على الرياضيين مع جامعات منافسة أخرى أقل أهمية، مثل جامعة ولاية واشنطن. ونتيجة ذلك، قد يكون الوصول إلى اتفاقية بشأن معيار نسبي أمراً شديد الصعوبة.

وثمة مشكلات مماثلة تربك الاقتراحات الخاصة بزيادة معدلات التخرج. حيث يشير أحد الاقتراحات دائماً إلى أن الجامعات التي يقل عدد المتخرجين بين لاعبيها عن نسبة محددة تخسر منحاً دراسية رياضية، أو تتلقى عقوبة أخرى. لكن آثار هذه الاقتراحات تختلف باختلاف المدارس. فلن تواجه جامعة مثل ستانفود صعوبة تذكر في تحقيق هذه الغاية، لأن رياضييها يتمتعون بمؤهلات أكاديمية قوية نسبياً، كما أن

المؤسسة نفسها معروفة بارتفاع معدلات التخرج فيها. لكن كليات أخرى قد تضم كثيراً من الرياضيين من ذوي المؤهلات الأكاديمية الضعيفة، وبذلك تكون معدلات التخرج مقارنة بمجموع طلابها أدنى من الحد الأدنى المقترح. وتواجه هذه المدارس صعوبة أكبر في تحقيق الأهداف المشروطة، وذلك يهدد بوضعها أمام عائق تنافسي. فإذا ما تم اعتماد هذا الإصلاح، فقد يكون رد هذه المدارس هو تقديم مقررات مخففة لطلابها، واللجوء إلى تكتيكات أخرى مراوغة لكي لا تقع تحت طائلة القانون. وفي النهاية، من المحتمل أن يلحق القانون الجديد ضرراً أكبر من الفائدة التي يحققها.

وإن أكثر رؤساء الجامعات يرفعون أيديهم استسلاماً في مواجهة هذه العقبات كلها، فيتخلون عن الجهود الرامية إلى إصلاح جدي، بسبب وجود كثير من المشكلات الأخرى التي تقلقهم. إن هذه الاستجابة مؤسفة، وإن كنا قادرين على تفهمها. فما زال بإمكانهم -برغم المعوقات- القيام بأمور كثيرة لتقليل الآثار السلبية لنهائيات المباريات الجامعية حتى في الألعاب الأبرز التي تحقق الإيرادات. وتوضح الاحتمالات التالية ذلك.

إصلاح الألعاب الرياضية المتميزة المصنفة في المستوى الرياضي الأول

ثمة استراتيجية للإصلاح، تتمثل في وضع إجراءات تقوي الاستعداد لحماية القيم الأكاديمية، وتضعف حافز الفوز بأي ثمن. والخطوة الأولى هي جعل جمعية مجالس الإدارة تنفذ برنامجاً لتثقيف الأمناء بآثار المباريات الجامعية على المعايير الأكاديمية. ويمكن أن يترافق هذا الجهد مع توقيع اتفاقيات من جانب مختلف مستويات الرابطة الوطنية لرياضات الجامعات، أو أحد الاتحادات الرياضية، تشترط على رؤساء الجامعات تقديم تقريرات سنوية إلى أمناء جامعتهم تبين بضع حقائق أساسية، مثل درجات اختبار التقويم الأكاديمي، وترتيب درجات الطلاب المستجدين في المدرسة الثانوية الذين يحصلون على منح دراسية رياضية؛ ومتوسط درجات جميع الرياضيين في الكلية؛ ومعدلات تخرج الرياضيين أثناء السنوات الماضية؛ والمعلومات المقابلة لإجمالي الطلاب. وربما كان لهذه التقريرات أثر بسيط على بعض المجالس وبعض الأمناء. ومع ذلك، فإن الاطلاع على هذه الحقائق يمكن أن يؤدي

إلى مقاومة الاتجاه السائد المتمثل في تجنب قول الحقيقة بشأن نهائيات المباريات الرياضية، إلى جانب تنبيه مسؤولي الكلية إلى الميول التي يزداد سوؤها تفاقماً. وبإدراج الموضوع على الأجندة سنوياً، وبإلقاء الضوء على الحقائق الأساسية، يمكن لهذه التقارير أن تركز الاهتمام على المشكلة، وأن تخلق تصميماً لحلها لمنع مزيد من التراجع على أقل تقدير.

وبإمكان الرؤساء في الجامعات المصنفة رياضياً ضمن المستوى الأول أن يتخذوا خطوة أقوى، بالاتفاق مع أعضاء اتحادهم الرياضي على طرق المشاركة في إيرادات المباريات الرياضية على نحو أكثر تكافؤاً، بحيث يقل الحافز المالي الداعي إلى إفساد النظام. ويمكنهم أيضاً توزيع جميع العقود مع مصنعي الملبوسات بنسب متساوية بين فرق الاتحاد الرياضي. كما يمكنهم المضي إلى أبعد من ذلك، والاتفاق على توزيع صافي إيراداتهم كاملاً من نهائيات كرة السلة بنسب متساوية بين الفرق المشاركة.

غير أن اقتراحات من هذا النوع قد تستبعد لكونها «غير عملية» أو «ساذجة»، بل يرجح أن تواجه معارضة أكثر تصميماً من قبل المشرعين أو المشجعين أو الخريجين أو الأوساط النافذة الأخرى. وإذا رفض رؤساء الجامعات هذه المشاركة فلن يستطيعوا الادعاء بأنهم عاجزون عن التصرف، بل سيشيرون إلى أن الإصلاحات الوحيدة التي هم مستعدون حقاً لقبولها هي التي لا تكلفهم أي مال، ولا تحرمهم من أمل تحقيق بعض الثراء على أرض الملاعب ذات يوم (وهذا أمل مضلل عموماً).

ولعل رفض المشاركة أمر مؤسف. فالمكافآت المالية الوافرة التي تقدم لأكثر الفرق نجاحاً لا تكفي لتفسير جميع العلل في الألعاب الرياضية الجامعية. ومع ذلك فهي تعزز الرغبة في الفوز بأي ثمن، فتؤدي إلى فساد مقيم، وتدهور مستمر في المعايير الأكاديمية، وذلك مع ازدياد «تجنيد» الطلاب بشكل كثيف، وتعاظم الحاجة إلى وقت الرياضيين وطاقتهم، إضافة إلى «سباق التسلح» العقيم في مجال النفقات الرياضية، الذي لا يفيد أحداً في الواقع. وليست بمصادفة أن الجامعات التي لديها برامج كبرى مربحة في كرة القدم وكرة السلة تسمح بالمساومة على المعايير الأكاديمية إلى حد أكبر بكثير مما نجده في ألعاب رياضية أخرى وفي مدارس أخرى. فكل نصر في

نهائيات كرة السلة للمدارس المصنفة رياضياً في المستوى الأول يساوي أكثر من ثلاثة أرباع مليون دولار. ومع الاستمرار في زيادة المبالغ المالية المقدمة لأكثر الفرق نجاحاً، تصبح الحاجة إلى المشاركة في هذه الإيرادات للتقليل من آثارها الضارة أكثر إلحاحاً مع مرور كل سنة.

وربمـا استطاعت إصلاحات أخرى تخفيف ضغط النهائيات الرياضية على العمل الأكاديمي للرياضيين. حيث يمكن للكليات التي تقدم منحاً رياضية أن تبدأ التفاوض مـع غيرها من المشاركـين في البطولة، لتعديل بنود هذه المنح نحـو إلغاء النفوذ الذي تعطيه للمدربين، بهدف الإشراف على رياضييها. إن المنح الرياضية تقدم لسنة واحدة فقـط منذ عـام 1973. ونتيجة ذلك يقع الرياضيون تحت ضغـط مالي عظيم للقيام بما يلزم من أجل الإبقاء على منحهم، وإن كان برنامج التدريب والمتطلبات الرياضية الأخـرى تصعّب عليهـم أمر الحصول على تعليم جيد، أو اختيـار مقرر يتطلب منهم وقتـاً وجهداً. لذلك صار المدربون- في ظل القوانـين الراهنة- يملكون سلطة تمكنهم مـن أن يفرضـوا على لاعبيهم بـذل وقت وجهد أكبر مما يتـلاءم حقيقةً مع تحصيل تعليم جامعي كامل.

وللحـد مـن هذه المشكلة، يكفـي الجامعات أن تعـود إلى ما كان سائـداً قبل عام 1973 والموافقة على الالتزام بتقديم منح دراسية لمدة أربع سنوات للرياضيين الذين تعينهـم في الفـرق، طالما أنهـم يحافظون على وضـع أكاديمي جيـد. وبرغم أن هذا الترتيب قد يسمح للطلاب بترك فرقهم لأسباب واهية، مع الاحتفاظ بحقهم في المنح الدراسية، إلا أن الرياضيين المنضوين في الفرق الجامعية غالباً ما يكونون متمسكين جـداً بالرياضـة التي يمارسونهـا، إلى حد يمنعهم من اتخاذ هـذه الخطوة من غير تحريض خارجي. وبمنحها القوة لمانعة المتطلبات غـير المنطقية دون خوف من أي خسارة مالية، يمكن للجامعات أن تقوم بشيء ما من أجل تقليل سلطة المدربين الذين يضحون بتعليم الرياضيين من أجل تحقيق الفوز في الملاعب.

ويمكـن للرابطـة الوطنيـة لرياضـات الجامعات أن تقـوم بما هو أكـثر من أجل تحسـين المحفزات، وذلك عن طريق عدم السمـاح بإعادة المنح الرياضية إلى الفرق

عندما يخسر اللاعبون منحهم لأسباب أكاديمية. ويمكن لهذا الإجراء وحده أن يفرض ضغطاً أكبر على المدربين بألا يضموا إلى فرقهم لاعبين معرضين للفشل على الصعيد الأكاديمي. كما أنه قد يمنح المدربين حافزاً أكبر للاهتمام بشكل حقيقي بتعليم رياضييهم.

وثمة خطوة أخرى مفيدة يمكن للجامعات الأولى في التصنيف الرياضي أن تتخذها، وهي إسقاط أهلية المستجدين، على الأقل في الألعاب الرياضية المربحة المتسمة بضغطها الشديد. فليس من تبرير على الصعيد الأكاديمي يستدعي أخذ المستجدين- ومعظمهم يملكون مؤهلات أكاديمية أدنى بكثير من زملائهم- وإلقائهم في نظام رياضي يتطلب ثلاثين أو أربعين ساعة من العمل الشاق أسبوعياً، ورحلات متكررة تتعارض مع دروسهم، وتركيز جهودهم كلها على الرياضة؛ فهذا لا يساعدهم أبداً، بل يصرفهم عن أي محاولة جدية لتحصيل تعليم حقيقي.

ويعود السبب الذي عادة يجعل مسؤولي الجامعات يعتمدون السياسات الحالية، إلى أن إبعاد جميع المستجدين عن الملعب يمكن أن يكون مجحفاً بحق أولئك الرياضيين القادرين تماماً على إنجاز دروسهم مع ممارسة رياضتهم. لكن هذه الحجة لم تمنع الرابطة الوطنية لرياضات الجامعات -عدداً من العقود- من التصريح رسمياً بعدم أهلية المستجدين، ولم تكن كذلك حجة حقيقية لإلغاء القانون في السبعينيات. وثمة تفسير أكثر احتمالاً؛ وهو أن إعتبار الطلاب المستجدين غير مؤهلين يمكن أن يجر نفقات إضافية لا بد منها لتوظيف مدربين يتولون توجيه فرق المستجدين. لذلك نرى مرة أخرى أن المال هو السبب الرئيس لوضع سياسات مريبة تبررها الكليات علناً على أسس أخرى أوهى من السبب الحقيقي.

ويمكن حتى لألمع المستجدين أن يستفيدوا من سنة يتمكنون فيها من التركيز على دروسهم، دون الاضطرار إلى تلبية المتطلبات الكثيفة في الجدول الرياضي. أما إذا بقي القلق على الرياضيين الأقوياء أكاديمياً يسبب مشكلة، فيمكن للرابطة أن تجد طرقاً مختلفة لتجنب الصعوبة الناشئة يمكنها أن تعلن رسمياً أن المستجدين غير مؤهلين للألعاب الرياضية ذات الضغط الشديد فقط- مثل كرة القدم وكرة السلة- التي

تحوي عدداً ضئيلاً جداً من المستجدين المشاركين الأقوياء على المستوى الأكاديمي. ويمكن بدلاً من ذلك استثناء الطلاب ذوي الدرجات الأعلى من شرط معدل سنة الدخول. ولا يمكن أن تؤثر هذه الاستثناءات على عدد كبير من الطلاب الرياضيين، أو أن تلحق بالمدارس القوية على الصعيد الأكاديمي ضرراً واضحاً بالمقارنة مع الفرق الأضعف أكاديمياً في مجموعتها الرياضية.

وفي إجراء أخير: يمكن لرؤساء الجامعات الأعضاء في المجموعة الرياضية للمدارس والكليات المصنفة ضمن المستوى الرياضي الأول الموافقة على قوانين تشمل جميع الجامعات الأعضاء في الاتحاد الرياضي، تكون مصممة لمنع البرامج الرياضية من التأثير المفرط على العمل الأكاديمي للطلاب. ويمكن لهذه الأنظمة أن تحظر إقامة مباريات منتصف الأسبوع التي تتطلب من الرياضيين التغيب عن دروسهم. وهي تستطيع الحد من طول الموسم الرياضي فيما يخص ألعاباً بعينها، وكذلك حظر تحديد مواعيد المباريات أثناء مدة الامتحانات أو في الأيام القليلة التي تسبقها. وليس من شأن هذه القوانين أن تساعد الطلاب الرياضيين وحدهم في الحصول على تعليم لائق فحسب، بل هي تقول للمؤسسة كلها إن القيم الأكاديمية ليست ثانوية أبداً، بالقياس على الفوز في الملاعب وجني المال.

الألعاب الرياضية الأخرى:

تعتبر نهائيات كرة القدم وكرة السلة مرئية جداً وواسعة الانتشار، إلى درجة تحجب حقيقة أن معظم الرياضيين الجامعيين- حتى في المؤسسات ذات الشهرة الرياضية مثل ميتشيغان وجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس (UCLA)- يتنافسون في فرق أخرى نادراً ما تجني من المال ما يكفي لدفع تكاليفها، مثل السباحة وسباقات التتابع والتنس. وتعطي هذه الألعاب الرياضية الأخرى بعداً أكبر للإصلاح، لأنها نادراً ما تنطوي على مصالح خاصة قوية قادرة على زيادة المعارضة الهائلة التي يواجهها أي تغيير جوهري في السياسات. لكن الجامعات لم تكد حتى الآن تستفيد من هذه الإمكانيات لاتخاذ إجراءات بناءة.

ويستطيع رؤساء الجامعات اتخاذ خطوة أولية مفيدة، باستخدام سلطتهم على الرابطة الوطنية لرياضات الجامعات من أجل إلغاء الشرط عديم الجدوى الذي

يتطلب من الجامعات التي تسعى إلى تحقيق المستوى الأولى رياضياً في كرة القدم وكرة السلة أن تضم عدداً أدنى من الفرق الأخرى، مع تزويدها بمجموعة كاملة من المنح الدراسية الرياضية، وغيرها من الأمور غير المرغوب فيها ضمن الألعاب الرياضية الجامعية الاحترافية. ولا يوجد سبب واضح يوجب على كلية ترغب باللعب على أعلى مستوى في واحدة أو اثنتين من الألعاب الرياضية أن تدفع ثمن الاضطرار إلى قبول رياضيين غير مؤهلين، وتوظيف مدربين برواتب عالية، وتقديم منح دراسية رياضية مكلفة، وخسارة كثير من المال في سلسلة من الألعاب الرياضية الأخرى. إن السبب الحقيقي لوضع هذا القانون هو منع الجامعات من تركيز مواردها الرياضية على رياضة واحدة- كرة القدم خاصةً- لتحقيق المستوى الأول رياضياً، ومن ثم المشاركة في ما حصلت عليه من مال بفضل عقود التلفاز المربحة في «مارش مادنس»*. لكن هذه الغاية ليست سوى عذر واهٍ لوضع قانون يبذر المال، ويعزز فكرة الاحتراف. إن على الرابطة الوطنية لرياضات الجامعات- على أقل تقدير- أن تفكر في طرق أخرى لتقييد مسألة تحقيق المستوى الأول رياضياً، بحيث لا تترك آثاراً سلبية واضحة على السياسات الراهنة.

ولكن ما يزال يتوجب إحداث تحسينات أكبر، إذا وافق كل اتحاد رياضي على التقيد بممارسات أكاديمية سليمة. إذ إن بوسع الاتحادات الرياضية أن تضع عتبات مناسبة لدرجات الرياضيين المحتملين، ودرجات اختبار لتقويمهم الأكاديمي، بحيث تمنع المدارس الأعضاء في الاتحاد من تعديل معايير قبولها بصورة كبيرة، بغية تسجيل لاعبين من ذوي المواهب الرياضية العالية. ويمكنها وضع شروط أخرى تغطي مسألة وضع جداول المباريات بما يحد من طول المواسم الرياضية، والتقليل من تعارضها مع الحصص الدرسية والمدد الامتحانية. ومع ذلك يمكن لجامعات أخرى أن تلغي مسألة الاحتراف والتشدد في برامجها الرياضية بالحد من عدد المدربين الرياضيين،

* من المحتمل أن تكون الرابطة الوطنية لرياضات الجامعات قد اعتمدت هذا القانون لتبين قلقها على ألعاب رياضية غير الألعاب المربحة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا الشرط يمثل طريقة ضعيفة جداً لتحقيق الهدف المطلوب.

ومن موازنات توظيفهم، وحظر ممارسة التدريبات الرياضية خارج مواسمها*. قد تستلزم هذه الاتفاقات كلفة إضافية قليلة في أسوأ الأحوال، وبذلك تكون المعارضة التي تستثيرها أقل بكثير مما تواجهه تدابير مشابهة تتصل بالألعاب الرياضية البارزة، مثل كرة القدم وكرة السلة.

الكليات الأخرى غير الكليات الأولى في التصنيف الرياضي:

لا ينتمي أكثر الكليات الأمريكية إلى كليات المستوى الأول رياضياً، بل إلى الكليات المصنفة رياضياً في المستويين الثاني والثالث. ولا يوجد لدى هذه المدارس ملاعب ضخمة، كما لا تعرض أياً من مبارياتها الكثيرة على شاشة التلفاز. ولعل لديها معجبين مخلصين ومؤيدين بين الطلاب المتحمسين للفرق ضمن هاتين المجموعتين، حتى في الألعاب الكبرى، لكنها نادراً ما تعاني عراقيل من جانب المؤسسات المشجعة الكبرى ومشرعي الولاية المتحمسين، وهي لا تعاني الاعتماد على إيرادات العقود الموقعة مع التلفاز ومبيعات التذاكر، تلك العراقيل التي تتراكم فتتضافر بما يجعل الإصلاح صعباً للغاية في نهائيات المباريات الرياضية للمدارس الأولى في التصنيف الرياضي.

وثمة خطوة أولى مفيدة يمكن أن تضع نهاية لمسألة المنح الدراسية الرياضية، مثلما فعلت مدارس المستوى الرياضي الثالث منذ وقت طويل. فالمبرر الوحيد المقنع لهذه المساعدة السخية هو أن الرياضيين الذين يساعدون كليتهم في تحقيق إيرادات كبيرة يستحقون بعض الجزاء. ولأن فرق كرة القدم وكرة السلة في مدارس المستوى الرياضي

* يمكن أن تساعد إجراءات من هذا النوع على إبطال اتجاه آخر يدعو للقلق؛ وهو ميل الرياضيين في كثير من الألعاب الرياضية وفي جميع أنواع المؤسسات (التي تحافظ على مكانتها بين الجامعات العامة في التصنيف الرياضي الأول) لأن يكون أداؤهم في غرفة الصف ودرجاتهم الامتحانية أقل بكثير مما يُتوقع من مستوى أدائهم السابق. فالجامعات لا تبدي عادة اهتماماً كافياً بضعف الأداء، ليس فيما يتصل بالرياضيين وحدهم، بل بالسود وذوي الأصول الإسبانية وغيرهم من فئات الطلاب الذين يبدون هذا الميل. ونتيجة لذلك لا يستطيع أحد أن يعرف السبب الدقيق الذي يجعل أداء الرياضيين أدنى من المتوقع، بينما يبدو أداء الطلاب المشاركين بكثافة في النشاطات غير المنهجية أعلى من المستويات المتوقعة. وبسبب وجود هدف مشترك تنادي به جميع الكليات والجامعات- وهو مساعدة طلابها على «تحقيق كامل مقدراتهم»- فقد يكون المدرسون ملتزمين بمهمة البحث عن سبب ضعف أداء الرياضيين (وغيرهم من الطلاب)، ومحاولة تدارك هذه المشكلة

الثاني نادراً جداً ما تجني المال، فقد تضاءلت قوة هذا السبب الجوهري إلى حد كبير. أمـا من يقـول إن على الرياضيين أن يمضوا وقتاً طويـلاً في مجال التدريب (على نحو يضـر بدراستهم)، فنقول: إن الإجابة الواضحة ليست في تعويضهم عن هذا مالياً، بل في التقليل من زمن التدريب بما يخفف من تعارضه مع المتطلبات الدراسية.

ولأن الكليـات الصغيرة لا تستطيع اقتناص المنح الدراسية، فقد تشعر أن برامجها خاليـة من أي عيب مما ينفي الحاجة إلى أي إصلاح. لكن من شأن النظر في الحقائق عن قرب أن يبدد هذا الرضا. فكثير من كليات العلوم الإنسانية المتميزة المصنفة ضمن مدارس المستوى الرياضي الثالث تضم من المشاركين في الألعاب الرياضية الجامعية نسبـة الثلـث أو أكثر من مجموع طلابهـا، بسبب صغر حجمها، وهـي نسبة أكبر بكثير ممـا نجده في الجامعات العامة الكـبرى. كما أن نسبة مهمة من هؤلاء الطلاب لم تكن لتقبل في الكلية لولا القدرات المميزة خاصةً في الألعاب الرياضية البارزة مثل كرة القدم وكـرة السلة. وقد زادت فجوة اختبار التقويم الأكاديمي بين الرياضيين الذكور من ذوي المؤهـلات العالية، وبين زملائهم بشـكل واضح في السنوات الأخـيرة، كما يقول شولمن وباون[4]. إضافة إلى أن نسباً كبيرة متصاعدة من الرياضيين -حتى في هذه المؤسسات- أصبحـت الآن تعين من قبل المدربين، إلى جانـب إدراك مسألة أن الحسابات الرياضية غير الأكاديميـة تلعب دوراً كبيراً في اتخاذ قرارهم بشأن اختيار الكلية. ويرجح أن تكون هـذه السمات مترافقة مع انخفاض الأداء الأكاديمي إلى أدنى من المستوى المتوقع وفق درجـات اختبار التقويم الأكاديمي ودرجات المدرسـة الثانوية. ولذلك ليس من المدهش أن تكـون نسبة 69% من الرياضيين الذكور مـن ذوي المؤهلات العالية المتخرجين عام 1993 من مدارس المستوى الرياضي الثالث- في دراسة شولمن -باون قد أنهوا دراستهم الجامعية، فجاء ترتيبهم في الثلث الأخير بين طلاب سنتهم[5].

وتشـير هذه الأرقام بقـوة إلى أن كل اتحاد رياضي للفرق الرياضية المصنفة في المستويين الثاني والثالث يجب أن يختبر نفسه بعناية، وأن يدرس الميول في سياساته الرياضية وعمليات القبول أثناء السنوات العشر السابقة أو أكثر، بغية معرفة ما إذا كان يجـدر به اتخاذ إجراء علاجي. وكما يجب أن تسعى الاتحادات الرياضية قدر الإمكان إلى توقيع اتفاقيات في جميع الألعاب الرياضية تقلل كثيراً من عدد الطلاب المقبولـين لأسباب رياضية، وتحدد الشروط الدنيـا للقبول، وتوقف إعطاء المدربين

سلطة اتخاذ القرار بشأن قبول الرياضيين، ووضع جداول المباريات الرياضية بما لا يوافق الضرورات الأكاديمية، مع تقليل حجم كادر المدربين وموازنات تعيينهم.

ولا يمكن لترتيبات من هذا النوع - تشمل كل المدارس الأعضاء في اتحاد الرياضيات الجامعية- أن تلغي جميع الآثار السلبية للألعاب الرياضية الجامعية. ومع ذلك، فهي قد تحد من الضرر كثيراً، بينما تعطي مثالاً يمكن أن يشكل ضغطاً كبيراً في النهاية على مدارس المستوى الرياضي الأول يدفعها نحو الإصلاح. وقد يقول المدربون بالطبع إن الاتحادات الرياضية الأخرى التي لا توافق على تقييد كثافة برامجها سوف تتمتع بأفضلية في «بطولات ما بعد الموسم». لكن ذلك ثمن يسير لقاء وضع البرامج الرياضية على أساس أكثر سلامة. وقد يظهر اعتراض آخر من جانب عدد من الرياضيين وعائلاتهم، لكنهم نادراً ما سيكونون قادرين على فرض ذلك في أوساط تتمتع بقوة كافية لإعاقة إصلاح ذي معنى. وفي النهاية، لن يقف شيء في وجه رؤساء الجامعات المصممين يستطيع منعهم من شق طريقهم نحو الإصلاح.

ولذلك كان وولتر بايرز مخطئاً عامةً في نصف الأمر فقط. لقد استخف بصعوبة إنقاذ نهائيات المباريات الرياضية من النفاق والاستغلال. ويبدو الحل الذي اقترحه غير عملي بسبب الفوضى الحالية. لكنه كان محقاً عندما رفض إخراج مسؤولي الجامعات من الأمر، بتصويرهم ضحايا ضعفاء لنظام لا يستطيعون تغييره. فهم حتى اليوم لم يتدخلوا، إلا إذا كان لديهم اقتراح يبشر بتكاليف بسيطة جداً عليهم، ولا يضر بتنافسية أحد. ولقد كانت النتائج- بجميع المقاييس- أقل تأثيراً مما يجب. صحيح أننا لا نتوقع من رؤساء الجامعات أن يأتوا بمعجزات. لكن عجزهم عن إيقاف أسوأ الممارسات في نهائيات كرة القدم وكرة السلة لا يجوز أن يكون عذراً يتحللون به من عدم القيام بما هو ممكن إلى حد معقول للحد من الضرر. فبالعمل معاً يحشدون قوة تكفي لتنفيذ عدد من الإصلاحات المهمة، حتى في مدارس المستوى الرياضي الأول. وعليهم التحرك فوراً لتحقيق كامل الفائدة المرجوة من الفرص المتاحة أمامهم.